التجربة السياسية النرويجية
دراسة في النظام السياسي والخارطة الحزبية

م.م. هيام علي عبد الهادي عبدالله
الجامعة المستنصرية/ رئاسة الجامعة المستنصرية
huyamali@uomustansiriyah.edu.iq

The Norwegian political experience
A study of the political system and party landscape

M.M. Hiyam Ali Abdulhadi Abdullah
AL-Mustansiriya University

المستخلص: يحلل هذا البحث التجربة السياسية في النرويج من خلال دراسة بنية النظام السياسي، وخارطة الأحزاب، وطبيعة التحالفات الحزبية. يعتمد النظام النرويجي على الديمقراطية البرلمانية والتعددية الحزبية، مما يفرض تشكيل تحالفات لضمان استقرار الحكم. تتأثر هذه التحالفات بعوامل مثل الاقتصاد، البيئة، والهجرة، إلى جانب الديناميكيات البرلمانية. يسلط البحث الضوء على الأحزاب الرئيسية والإقليمية، موضحًا دورها في تشكيل السياسات. ويخلص إلى أن النظام السياسي النرويجي يتميز بالمرونة والاستقرار، مما يجعله نموذجًا مهمًا للديمقراطية الأوروبية.

الكلمات المفتاحية

(التجربة السياسية النرويجية، الخارطة الحزبية النرويجية، النظام السياسي، الملكية الدستورية)

Abstract : This research analyzes the political experience in Norway by examining the structure of its political system, the party landscape, and the nature of party coalitions. Norway's system is based on parliamentary democracy and political pluralism, necessitating coalition

formation to ensure stable governance. These coalitions are influenced by factors such as the economy, environmental policies, immigration, and parliamentary dynamics. The study highlights major and regional parties, explaining their role in shaping policies. It concludes that Norway's political system is characterized by flexibility and stability, making it an important model of European democracy.

Keywords

(The Norwegian political experience, Norwegian party map, political regime, constitutional monarchy).

المقدمة: تُعَدّ النرويج واحدة من أبرز الديمقراطيات البرلمانية المستقرة في أوروبا، حيث تتميز بنظام سياسي قائم على التعددية الحزبية، والفصل بين السلطات، والتمثيل النسبي في الانتخابات. يعكس النظام السياسي النرويجي مزيجًا فريدًا من الاستقرار المؤسسي والانفتاح السياسي، ما يجعله نموذجًا جديرًا بالدراسة لفهم آليات الحكم الديمقراطي في الدول الإسكندنافية. تلعب الأحزاب السياسية دورًا محوريًا في تشكيل الحكومات وصياغة السياسات العامة، نظرًا لاعتماد النظام على التحالفات الحزبية لضمان استقرار الحكم في ظل غياب هيمنة حزب واحد على المشهد السياسي.

تُظهر التجربة السياسية في النرويج ديناميكية واضحة في التفاعل بين الأحزاب المختلفة، حيث تتأثر التحالفات بعدد من العوامل، أبرزها القضايا الاقتصادية، والبيئة، وسياسات الهجرة، والتغيرات المجتمعية. كما أن الأحزاب الإقليمية تلعب دورًا خاصًا في تعزيز التعددية السياسية، ما يساهم في تعقيد مشهد التحالفات وتوسيع دائرة التنافس السياسي. في هذا السياق، يهدف هذا

البحث إلى تحليل بنية النظام السياسي النرويجي، واستعراض خارطة الأحزاب السياسية، وفهم طبيعة التحالفات الحزبية والعوامل المؤثرة فيها، وذلك من خلال استعراض الأطر النظرية والتطبيقية التي تحكم العملية السياسية في البلاد.

أهمية البحث

تتمثل أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على التجربة السياسية والحزبية الناجحة في النرويج، باعتبارها نموذجًا بارزًا للديمقراطية في أوروبا. ونظرًا لاعتماد النرويج على نظام التعددية الحزبية، فإن دراسة هذه التجربة تتيح إمكانية استخلاص الدروس منها ومقارنتها بالواقع السياسي في البلدان العربية، مما قد يسهم في تقديم رؤى حول سبل تحقيق استقرار سياسي أكثر فعالية في هذه الدول.

فرضية البحث

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن التعددية الحزبية في النرويج شكّلت عاملًا جوهريًا في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، كما ساهمت في تعزيز مسار التنمية والديمقراطية، مما يجعلها أحد العوامل الرئيسة في نجاح التجربة السياسية النرويجية.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في أن التعددية الحزبية، رغم كونها أحد مظاهر الديمقراطية، لم تحقق النجاح المنشود في العديد من الدول، بل كانت في بعض الحالات سببًا رئيسًا في تفاقم الأزمات السياسية وعدم الاستقرار. وعلى النقيض من ذلك، نجحت النرويج في توظيف التعددية الحزبية كأداة لتعزيز الاستقرار والتقدم. ومن هنا، يسعى البحث إلى فهم العوامل التي جعلت التجربة النرويجية نموذجًا ناجحًا مقارنة بتجارب أخرى.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى دراسة النظام السياسي النرويجي القائم على التعددية الحزبية، وتحليل دور الأحزاب السياسية الفاعلة فيه، مع التركيز على المبادئ التي تستند إليها هذه الأحزاب وآليات عملها داخل النظام الديمقراطي. كما يسعى البحث إلى استكشاف مدى إمكانية الاستفادة من هذه التجربة في سياقات سياسية أخرى.

منهجية البحث

يعتمد البحث على منهج التحليل النظمي: لفحص دور المؤسسات السياسية والحزبية في تعزيز الاستقرار السياسي، من خلال تحليل بنية الأحزاب وتحالفاتها ودورها في صنع القرار.

المبحث الأول

الاطار النظري لماهية الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية.

تعد الأحزاب السياسية من الركائز الأساسية في النظم الديمقراطية، حيث تلعب دورًا محوريًا في تنظيم المشاركة السياسية، وتمثيل المصالح المجتمعية، والمساهمة في صياغة السياسات العامة كما تعد أحد أهم المكونات الأساسية في النظم الديمقراطية الحديثة. فمن خلال الأحزاب، يتاح للأفراد التعبير عن آرائهم السياسية والمشاركة في صنع القرار عبر الانتخابات والمؤسسات التشريعية مما يعزز الاستقرار السياسي ويتيح تداول السلطة بشكل سلمي.

يهدف هذا المبحث إلى تقديم إطار نظري شامل لماهية الأحزاب السياسية، من خلال استعراض مفهومها، عناصرها الأساسية، ووظائفها في النظام الديمقراطي، كما سيسلط الضوء على دور الأحزاب في تعزيز الاستقرار السياسي، وتوجيه الرأي العام، والمساهمة في تشكيل الحكومات، مما يبرز أهميتها في العملية الديمقراطية الحديثة.

المطلب الأول: مفهوم الحزب السياسي

تعدد المحاولات بين رجال الفكر السياسي والقانوني لإيجاد تعريف لمفهوم الأحزاب السياسية، ويرجع هذا التعدد إلى اختلاف الإيديولوجيات الفكرية والسياسية بين باحثي العلوم السياسية فضلاً عن التطور المتسارع الذي يشهده عالم السياسة وبنيتها التنظيمية ومنها بنية الحزب السياسي ووظيفته ومهامه.

1- الفكر الليبرالي:

يركز في تعريفه للحزب السياسي على الجانب العملي والهدف النهائي للعملية السياسية التي يقوم بها الحزب والوصول إلى السلطة، والمشاركة في صنع القرار، كما أن البرنامج السياسي للحزب يلعب دورا جوهريا في مرحلة تأسيسه. فيعرف بنيامين كونستانت Bengamin Constont الأحزاب السياسية" هي جماعة من الناس لها اتجاه سياسي معين[1]."أما جون جيكال واندري اوريو " Jean Giquel et André Hauriou إن الحزب تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من اجل الحصول على الدعم الشعبي، ويهدف للوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة"[2].

ويعرف "جورج بيردو G.Burdeau الحزب السياسي بقوله " هو كل تجمع بين الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها، وذلك بجمع اكبر عدد ممكن من المواطنين حولها والسعي للوصول إلى السلطة، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة"[3].

[1]بنيامين كونستات: مبادئ السياسة، ترجمة أحمد العوناني، بيروت، دار الفارابي، 2005، ص112.
[2] جون جيكال و أندري أوريو: الأحزاب السياسية نشأتها وتطورها، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص87.
[3]ثامر كامل الخزرجي: النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، ص 86.

يلاحظ أن هذا التعريف يركز على معيار المشروع السياسي الذي يميز الحزب السياسي،وقد وضع الأستاذ "فرانسوا بوريلا "François Borella" ثلاثة عناصر لا بد من وجودها في كل حزب سياسي وهي [1]:

- مجموعة منظمة من الأفراد قادرة على التعبير عن مطالبهم
- .وجود مجموعة اقتراحات تمس سياسة الحكومة .
- وجود نشاط يهدف إلى السيطرة على السلطة وممارستها.

على الرغم من أن أغلب دارسي الأحزاب السياسية، قد قدموا تعريفاتهم لـ" الحزب السياسي " فإن البعض لم يهتم بمسألة التعريف بشكل مباشر، ابتداء من كتاب الأستاذ الفرنسي "موريس ديفرجيه" الأحزاب السياسية الذي صدر سنة 1957، الذي لا نجد فيه تعريفاً واضحاً للحزب .وكذلك الأستاذ الايطالي "جيوفاني سارتوري" في مؤلفه الذي صدر 1976 بعنوان الأحزاب والنظم الحزبية، ثم استدرك الباحثون في دراساتهم البحثية حول الأحزاب السياسية نتيجة دخول الدراسات الحزبية ضمن العديد من المجالات السياسية، وظهور الأحزاب في دول العالم الثالث، ليطلق مصطلح "الظاهرة الحزبية " للدلالة على كل الأحزاب وأي كيان شبه حزبي يقوم بمهام الأحزاب السياسية، فالأحزاب هي كتل وأجزاء وهيئة للتمثيل الشعبي تقوم بالتعبير عن مطالب اجتماعية محددة، لذلك كان هناك ضرورة لوضع اطار نظري يفسر معنى الحزب والظاهرة الحزبية.

[1] فرانسوا بوريلا: الأنظمة الحزبية في العالم، باريس، دار لاروس، 1970، ص52.

2- الفكر الماركسي:

يعرف الحزب بأنه "تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاط بطبقة معينة، ويعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي، ويعرف الحزب الشيوعي بأنه "طليعة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الاستغلال بشتى أشكاله وصوره بهدف الوصل إلى الحكم ديكتاتورية البروليتاريا"[1].

فمفهوم الحزب عند الفكر الاشتراكي و الماركسي هو حزب طبقي حيث يتم التركيز فيه على التكوين الاجتماعي للحزب، والارتباطات الاقتصادية لأعضائه والمراتب التي يحتلونها في السلم الاجتماعي، فالحزب في الفكر الماركسي هو جزء من طبقة معينة بل وقسم متقدم أو"طليعي" في الطبقة، وأن الحزب الثوري أو العمالي يرتكز على طبقة العمال ويمثل قاعدتها[2].

3- الفكر العربي:

يكاد يقترب في تعريفاته للحزب السياسي مع الفقه الليبرالي، فنجد لدى فقهاء العرب وعلماء السياسة عدة تعريفات أبرزها تعريف د. سليمان الطماوي، الذي يعرف الأحزاب السياسية بأنها "جماعة متحدة من الأفراد ، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، لتنفيذ برنامج سياسي معين"[3].

أما الدكتور رمزي طه الشاعر، فإنه يعرف الحزب السياسي بأنه " جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص وأهدافهم ومبادئهم التي يلتفون حولها ويتمسكون بها ويدافعون عنها، و يرمون إلى تحقيق مبادئهم وأهدافهم عن طريق الوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها"[4].

أما الدكتورة سعاد الشرقاوي فتركز في تعريفها للحزب على الجانب التنظيمي وتعرف الحزب " بأنه تنظيم دائم يتم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول إلى مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من اجل تنفيذ سياسة محددة"[1].

[1] كارل ماركس و فريدريك إنجلز: بيان الحزب الشيوعي، بيروت، دار التقدم، 1970، ص221.
[2]ثامر كامل الخزرجي: مصدر سبق ذكره، ص92.
[3] سليمان الطماوي: النظم السياسية والقانون الدستوري، القاهرة، دار الفكر العربي، 1986، ص191.
[4]رمزي الشاعر: الايديولوجيا وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة، القاهرة، 1979، ص104.

أما إيهاب زكي سلام فيركز في تعريفه للحزب على الوظائف فيعرف الحزب السياسي بأنه" مجموعة منظمة تهدف إلى المشاركة في وظائف المؤسسات للوصول إلى السلطة وجعل أفكارها ومصالحها الشخصية متميزة"[2].

بعد هذا العرض لأشهر التعريفات الاصطلاحية للأحزاب السياسية يمكن القول أن الحزب السياسي هو تجمع من الأفراد، ذو تنظيم وطني، له مشروع سياسي: ويعبر عن قوى اجتماعية، يستهدف الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير عليها بواسطة الدعم الشعبي أو أنشطة متعددة.

المطلب الثاني: العناصر الرئيسية للأحزاب السياسية

تُعد الأحزاب السياسية مؤسسات أساسية في الحياة الديمقراطية، حيث تستند فعاليتها إلى مجموعة من العناصر التي تشكل بنيتها التنظيمية وتمكنها من أداء وظائفها المختلفة. فلكل حزب سياسي هيكل تنظيمي محدد، يضم القيادة، الأعضاء، والبرنامج السياسي، مما يساعده على تحقيق أهدافه والتفاعل مع المجتمع والمؤسسات الحكومية.

ولا تقتصر أهمية الأحزاب على وجودها ككيانات سياسية، بل تمتد إلى وظائفها المتعددة، مثل تمثيل المواطنين، تأطير الرأي العام، والمساهمة في العملية الانتخابية وصنع السياسات. كما تلعب دورًا حيويًا في تحقيق الاستقرار السياسي عبر تنظيم المنافسة بين القوى المختلفة وإعداد القادة السياسيين. في هذا الإطار، يتناول هذا المبحث عناصر الحزب السياسي الأساسية، إلى جانب الوظائف التي يؤديها ضمن النظم الديمقراطية.

الدكتور طارق الربيعي يرى أن هناك عناصر أساسية لا بد من توافرها في الحزب وهي[3]:

[1]سعاد الشرقاوي: النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، ط2، 1982، ص200.
[2]ايهاب زكي سلام: الأحزاب السياسية في الوطن العربي، عمان، دار الشروق، 2010، ص87.
[3] طارق الربيعي: علم السياسة: النظم السياسية والحزبية، بغداد، جامعة بغداد،2005، ص145.

- الجماهير: لا بد في كل حزب سياسي من قاعدة جماهيرية (مجموعة من الناس)، فكلما كان وعاء الحزب من الجماهير أو الأعضاء كبيرا كلما كان وصوله إلى السلطة أمرا سهلا وميسورا.

- وحدة المصلحة والمبادئ: تعتبر المصلحة عامل توحيد للأحزاب وقد تتوقف أحيانا على المبادئ أو العقيدة، كما أن للمبادئ أهمية كبرى للأحزاب والأنظمة السياسية، فلمن يريد الانتماء إلى حزب سياسي أن يتفهم مبادئه أولا، وهذا الأمر ينطبق على النظام السياسي هو الأخر.

- وحدة التنظيم: إذا كانت الأحزاب السياسية أجهزة صراع بهدف الاستيلاء على السلطة فالتنظيم يلعب دورا أساسيا وقياديا لتحقيق الهدف، فعلى أساس التنظيم والضبط يتوقف نجاح الحزب.

- وحدة القيادة: لكل تنظيم وحدة قيادة التي لها أهمية بالنسبة للأنظمة السياسية وكذلك الأحزاب، فالجماهير تنقاد وراء الزعماء والقادة.

- الوصول إلى السلطة: كل حزب سياسي يطمح في السلطة، وعن طريق السلطة يكون في مقدور الحزب تطبيق البرنامج أو المنهج الذي يتضمن مبادئه الرئيسية في العمل السياسي.

هذه الخصائص والمعايير هي التي تميز بالفعل الحزب السياسي، لكن يمكن جمع الخصائص والعناصر الأساسية التي تميز الحزب حتى يصبح التعريف وافي، ومن أهم هذه العناصر هي[1]:

1-العنصر الأيديولوجي: كل حزب سياسي إذا لم يكن حاملا لأيديولوجية فانه يعبر عن بعض التوجهات، أو أن يكون له مذهب سياسي يسعى لإعلانه وتطبيقه.

[1]طارق الربيعي: الأحزاب السياسية، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، 1986، ص 35.

2–العنصر التنظيمي: كل حزب سياسي له تنظيم على المستوى المحلي والمستوى الوطني وتكون هناك علاقة بين القمة والقاعدة المنتشرة عبر الوطن.

3–غاية الحزب: أن تتوفر إرادة واضحة في الوصول أو المشاركة في السلطة وممارستها.

4–ضمان التأييد الشعبي: يعمل الحزب على كسب الدعم الشعبي وتجمع اكبر عدد ممكن من المنخرطين والمتعاطفين عن طريق الإقناع للحصول على الأصوات في الانتخابات.

بناءً على هذه الخصائص والعناصر يمكن إعطاء تعريفا شاملا للحزب السياسي، "وهو عبارة عن تنظيم سياسي يعبر عن مصالح قوى اجتماعية معينة له برنامج سياسي يسعى من خلاله إلى كسب تأييد الرأي العام قصد الوصول إلى السلطة وممارستها.

المطلب الثالث: وظائف الاحزاب السياسية

توجد بعض التمايزات و الاختلافات في الوظائف التي تؤديها الأحزاب السياسية في بلدان العالم الثالث مقارنة بالوظائف التقليدية التي تؤديها الأحزاب في النظم الديمقراطية المستقرة في الغرب و التي تتمثل في تجميع المصالح و التعبير عنها و المشاركة في صنع القرارات و السياسات و مراقبة تنفيذها للحكم الراشد، و تجنيد الكوادر السياسية للمناصب الحكومية، و تنظيم العلاقة بين الحاكم و المحكوم أو بين المجتمع و الدولة، و تحقيق التوافق داخل المجتمع من خلال إشباع مطالب الجماعات و التوفيق بينها و المساهمة في التنشئة السياسية، أما فيما يخص الوظائف الموكلة

للأحزاب السياسية وظائف متعددة وهي كالتالي[1]:

- تحاول تحقيق التكامل القومي: في دول تعاني من الانقسامات على أسس عرقية و لغوية و دينية و طائفية و جهوية و اجتماعية واقتصادية و ترتبط عملية التكامل

[1] طه حميد العنبكي: النظم السياسية والدستورية المعاصرة، حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ط1، 2013 ، ص103.

القومي بهدف أكبر و هو بناء الأمة من ناحية، وبناء الدولة من ناحية ثانية، بحيث يتجه الولاء الأعلى للمواطنين للدولة و ليس لأي كيانات أخرى دونها أو فوقها.

- وظيفة التعبئة السياسية: إن هذه الوظيفة تبرز بصفة أساسية في نظم الحزب الواحد أو الحزب المسيطر و خاصة في القارة الإفريقية، فأحد الأدوار الأساسية للحزب تتمثل في حشد المواطنين خلف النظام الحاكم أو بالأحرى خلق الزعامة السياسية التي تتربع على قمة الدول و الحزب معا، و لقد استخدمت الأحزاب أدوارا عديدة لتحقيق هذا الهدف من شأنه توسيع قاعدة التأييد السياسي للسلطة الحاكمة. التعبئة السياسية جوهرها تعظيم التأييد و المساندة الجماهيرية للزعيم تختلف عن المشاركة السياسية جوهرها مشاركة المواطنين عبر قنوات مختلفة في صنع السياسات و القرارات و مراقبة عملية تنفيذها.

- وظيفة الضبط والسيطرة: ففي عديد من دول العالم الثالث و بخاصة تلك التي أخذت بنظام الحزب الواحد أو الحزب المسيطر في فترات سابقة أو التي لا تزال تأخذ به حتى الآن، تحول الحزب تدريجيا إلى أداة تستخدمها الدولة أو بالأحرى القيادة السياسية لممارسة نوع من الضبط و السيطرة على المجتمع.

- وظيفة التي تعتبر أن الأحزاب كقنوات لتوزيع الموارد و المنافع على بعض الفئات أو الجماعات أو المناطق داخل الدولة.

- وظيفة المشاركة في صنع القرار و السياسات العامة و مراقبة تنفيذها،) إلا أنه اتفاق شبه تام على محدودية و هامشية دور الأحزاب كقنوات لصناعة القرارات ورسم السياسات العامة والبرامج.

نستنتج مما تم عرضه في هذا البحث أن الأحزاب السياسية ليست مجرد أدوات انتخابية، بل هي مؤسسات محورية في أي نظام ديمقراطي، فمن خلال بنيتها التنظيمية وأدوارها السياسية تساهم الأحزاب في تحقيق الاستقرار السياسي وتمثيل مختلف فئات المجتمع وتعزيز

الديمقراطية، وعلى الرغم من الاختلاف بين المنهج الليبرالي والماركسي والعربي في تفسير مفهوم الحزب السياسي إلا أن القاسم المشترك بينها هو أهمية الأحزاب في تنظيم التفاعل السياسي داخل الدولة.

المبحث الثاني

التوازن الديمقراطي في النرويج: تحليل هيكلي للبنية السياسية

النظام السياسي في النرويج ملكي برلماني ديمقراطي، يحتفظ فيه الملك بسلطاته التي منحه اياها الدستور ومكانته التي حصل عليها بالوراثة، وحيث أن الشعب مصدر السلطات في النظام الديمقراطي فالسياسيون هم الذين انتخبهم الشعب وهم الذين يحكمون البلاد، وحيث أن الديمقراطية تستهدف المساواة في الحقوق السياسية، لذا فأن رأي الشعب يكتسب الأهمية في قبول سسياسة ما أو رفضها، حيث تتخذ القرارات بالغلبية. وتتشكل الخارطة الادارية للبلاد من 19 أقليم أداري.يقوم النظام البرلماني في النرويج على أساس وجود برلمان منتخب من قبل الشعب ولمدة معينة ويرتكز على ثلاثة مكونات: المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية والمؤسسة القضائية تعمل بالتعاون فيما بينها وبنظام الفصل بين السلطات بموجب الدستور الذي صدر عام 1814 ومعظم فقراته تعود الى الدستور الفرنسي.

المطلب الأول: البرلمان النرويجي: حجر الزاوية في النظام الديمقراطي.

يعتمد البرلمان النرويجي(الستورتيغ) على مبدأ التمثيل النسبي، مما يتيح تمثيلاً أوسع للأحزاب السياسية داخل المؤسسة التشريعية. يتألف البرلمان من 169 نائب يتم انتخابهم لمدة أربع سنوات في أقتراع شعبي عام ومباشر. ويقسم البرلمان في النرويج (الستورتينج) الى مجلسين أو غرفتين (الأولدستينغ) الذي يضم 124 عضواً و(اللاغتينغ) المكون من 41 عضواً. وتمنحه هذه البنية المؤسسية دوراً مركزياً في صنع القرار، خصوصاً فيما يتعلق بالموازنة العامة والرقابة

التشريعية[1]، على عكس البرلمان البريطاني، حيث يتم انتخاب الأعضاء وفقاً لنظام الأغلبية البسيطة يتيح البرلمان النرويجي تمثيلاً أوسع للأحزاب الصغيرة عبر نظام التمثيل النسبي، حيث يسهم هذا النظام في تحقيق تنوع سياسي داخل البرلمان، لكنه قد يؤدي في الوقت نفسه الى تشكيل حكومات أقلية غير مستقرة، كم شهدته النرويج خلال التسعينات[2].

يمتلك البرلمان بموجب الدستور النرويجي سلطات رقابية فيما يخص تمحيص السجلات لمجلس الدولة والقرارات التي يتخذها، والنظر بالمعاهدات مع القوى الخارجية وتدقيق حسابات الدولة وتكون جلسات البرلمان النقاشية علنية ومفتوحة للعامة كذلك فأن السياسة الخارجية والدفاع تخضع هي الأخرى لرقابة البرلمان، إذ أن تمويلها للقوات المسلحة يتحدد من خلال البرلمان والذي يقرر حجم تلك القوات، لابد من مصادقة البرلمان على المعاهدات المهمة والمعاهدات التي يقتضي تنفيذها ادخال تغيير على القانون فضلاً عن اشرافه المباشر على عائدات النفط فيما يخص الرقابة والتدقيق المسائلة المتعلقة بالمجالات الاستثمارية لأموال صندوق المعاشات التقاعدية. وعندما تروم الحكومة اصدار قانون ما فأنها تعين لجنة لدراسة ثم ترسله الى الأولدستنك وبعد موافقته عليه يحول الى اللاغتينغ واذا اكتسب القبول فأنه يرسل الى الملك للتوقيع عليه، واذا اختلف المجلسان في تبني قانون ما فأنه يلجأ الى تصويت البرلمان ككل ولابد لمسودة مشروع القانون لكي تقر من أن تحصل على ثلثين من اصوات الحاضرين[3].

وفي حالة اللجوء الى تعديلات دستورية فلا يجوز أن تتعارض التعديلات مع مبادئ الدستور الحالي أو تنافي روحه. وتشير المادة 112 من الدستور النرويجي (أنه اذا عهدت مهمة التعديل الى البرلمان فيجب حل البرلمان واجراء الانتخابات لتشكيل برلمان جديد يتولى مهمة التعديل. وعليه فأن تعديل الدستور يتطلب أن يكون الحاضرين أكثر من نصف أعضاء الستورتينغ ويجري التصويت على مقترح التعديل بنسبة على تقل عن ثلثي أصوات الحاضرين. يعد

[1] فتح جعفر صادق الخزعلي: النظم الملكية الدستورية الاسكندنافية السويد والنرويج والدنمارك منذ العام1945،جامعة بغداد، 2007.

[2] سليمان الطماوي: لنظم السياسية والقانون الدستوري، القاهرة، دار الفكر، 1986، ص210-215.

[3] النرويج: موسوعة المقاتل، 2020، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Norway/Sec04.doc_cvt.htm تاريخ الدخول الى الموقع 2025/3/23.

الدستور النرويجي من الدساتير القديمة في اوربا فقد صدر في السابع عشر من آيار 1814 وجرى تعديله مرات عدة. وهو اليوم الوطني الذي يحتفل به في كل عام في النرويج[1].

النظام البرلماني النرويجي يوفر آليات ديمقراطية قوية تعزز من الشفافية والمساءلة، إذ يتمتع البرلمان بسلطات رقابية واسعة تشمل التدقيق في موازنة الدولة، ومراجعة الاتفاقيات الدولية، والاشراف على أموال صندوق المعاشات التقاعدية. مع ذلك فإن اعتماد النرويج على حكومات الأقلية قد يؤدي في بعض الحالات الى عدم الاستقرار السياسي، حيث تحتاج الحكومة الى بناء تحالفات مرنة قابلة للبقاء في السلطة، مما قد يحد من فاعليتها في تنفيذ سياساتها[2].

تعقد جلسات البرلمان النرويجي غالباً بين الساعة العاشرة صباحاً والثالثة بعد الظهر، أما عند عودة رئيس البرلمان مجلس الستورتينغ لجلسة خاصة فانها تكون بين الساعة السادسة مساءً والعاشرة مساءً، ويحق لأعضاء البرلمان توجيه أسئلة للوزراء النرويجيين فيما يتعلق بالقضايا السياسية ولرئيس الوزراء أو الوزير المعني بالسؤال الاجابة عن السؤال وضمن آلية خاصة، حيث يقدم السؤال الى رئيس البرلمان في ورقة مكتوبة ثم تجري الاجابة عنه ايضاً في كتابة خلال مدة لا تتجاوز الشهر اما بالنسبة للسؤال والاستفسار فينبغي أن لا يتجاوز الشهر أما بالنسبة للسؤال والاستفسار فينبغي أن لا يتجاوز عرضه أكثر من 10 دقائق والشئ نفسه بالنسبة للأجابة، أما مدة تكلم عضو البرلمان أو الحكومة داخل البرلمان فهي 3 دقائق فقط. وتوضح هذه التفاصيل مدى أهمية الوقت بالنسبة للشعب النرويجي[3].

أن الاتجاه الفكري للطبقة السياسية سواء في البرلمان أو الحكومة يؤثر بشكل أساسي على طبيعة عمل النظام السياسي في أي بلد، نجاحه وتطوره أو فشله وتراجعه. فالنظام السياسي نتاج لما يقدمه هؤلاء السياسيون وبالاعتماد على ما تتيحه الظروف المحلية، الاقتصادية

[1] الدستور النرويجي المادة 112 .
[2] ايهاب زكي سلم: تطور النظم البرلمانية في أوربا، عمان، دار الشروق، 2005، ص 134-138.
[3] سعد عصفور: مقدمة في القانون الدستوري، دار المعارف، الاسكندرية، 1954، ص195.

والاجتماعية فضلاً عن الأوضاع الدولية، فالنظم السياسية ليست نظماً مجردة أو منعزلة ولا يمكن ادراك اي نظام سياسي بمعزل عن تلك العوامل[1].

المطلب الثاني: الحكومة النرويجية: التوازن بين السلطة الملكية والديمقراطية البرلمانية

يستند النظام السياسي النرويجي الى الملكية الدستورية، حيث يحتفظ الملك بمنصبه بالوراثة، لكنه يؤدي دوراً رمزياً أكثر منه تنفيذياً. ورغم أن الملك يعتبر رسمياً القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس الدولة، إلا أن الصلاحيات الفعلية تمارس من قبل الحكومة المنتخبة، مما يجعل النرويج نموذجاً للحكم البرلماني الدستوري، كما هو الحال في العديد من الدول الاسكندنافية الأخرى.

- الملك: يقلد الملك عرشه بالوراثة وكما هو معمول به في الأنظمة الملكية التقليدية ويباشر سلطاته وفقاً لها ولا ينال من هذه الصفة وجود أنظمة ملكية دستورية مقيدة يتولى الحكم فيها الملك الى جانب البرلمان، فالنظام الملكي يبقى هو السمة الثابتة التي لاتتغير بتغيير الأدوات الاخرى المشاركة في الحكم كالبرلمان والوزارات، يرى علماء السياسة أن النظام الملكي يتسم بالمرونة ويرتب نوعاً من الاستقرار السياسي. ويقضي النظام الملكي في النرويج أن يكون الملك ونصف عدد الوزراء في المجلس الوزاري من أتباع المذهب (البروتستانتي اللوثري).

كان الملك ومنذ عام 1884 هو القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الكنيسة وله حق اصدار القوانين والقرارات الادارية وتعيين رئيس وأعضاء الحكومة وكافة القيادات الا أنه ومنذ عام 1954 أصبحت هذه الصلاحيات تعود الى حكومة مسؤولة قبالة البرلمان، لذا فقد اقتصرت الملكية على الجانب الرمزي فقط وعليه أصبح النظام في النرويج ملكياً دستورياً يسود فيه الملك ولا يحكم أو يمارس الحكم. إلا أنه مع ذلك بقي يحتفظ رسمياً بسلطات تنفيذية فواجباته تقتصر على مراسم الدولة الرسمية، مثل التعيين الرسمي واقالة رئيس الوزراء ووزراء آخرين في الحكومة

[1] النرويج: موسوعة المقاتل، تقرير سبق ذكره.

التنفيذية[1]. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة النرويجية والسلطة العليا في الكنيسة النرويجية ويخدم ككبير الممثلين الدبلوماسيين للبلاد في الخارج وهو رمز لوحدة البلاد[2]. كما أنه يستطيع أن يمارس حق حل البرلمان وله بواسطة المجلس سلطة اصدار اوامر لها قوة القانون بشرط أن لا تتعارض مع القوانيين القائمة، ولا تسري هذه الأوامر إلا لشهور قليلة ما لم يوافق عليها البرلمان. ويجوز للملك بناء على مشورة وزرائه أن يمنح رتباً شرفية ولكنها رتب فخرية صرفة، كذلك لا يجوز للعائلة المالكة أن تتدخل في أي من الشؤون السياسية العامة وليس لأعضائها حق التصويت والتعبير علناً عن أي رأي في قضية سياسية أو حل خلاف.

أما مجلس الدولة فأنه مجلس ملكي خاص برئاسة الملك حيث يجتمع رئيس الوزراء وحكومته في القصر الملكي ويجوز التشاور رسمياً مع الملك، وزيادة على الموافقة على القوانين البرلمانية يقوم الملك بمنح الموافقة الرسمية كونه قائداً للدولة. وعلى الرغم من أن جميع الأعمال الحكومية والبرلمانية مقررة سلفاً فأن المجلس الملكي الخاص هو مثال آخر على سلطة الملك الرمزية.

- الحكومة(مجلس الوزراء): وتتكون من رئيس الوزراء والوزراء الذين يمثلون مختلف الوزارات في الحكومة وتتشكل الحكومة على نفس الأساس المتبع في الأنظمة الديمقراطية الأوربية، إذ يقوم حزب أو ائتلاف من الأحزاب التي فازت في الانتخابات التشريعية بتشكيلها بعد تكليف الملك رئيس الحزب الذي تتفق عليه باقي الأحزاب الفائزة ويحصل على ثقة الأغلبية في البرلمان وتأييده فيما يخص التشكيلة الوزارية وبرنامج عملها ولمدة أربع سنوات، فالنظام السياسي في النرويج يمتاز بأنه يسمح بتشكيل حكومة أقلية، وقد عرفت النرويج كما هو الحال مع الممالك الاسكندنافية حكومات لا تتوفر إلا على أقليات في المجلس التشريعي، وقد ظهر ذلك جلياً في عقد التسعينات من القرن الماضي الذي شهد تشكيل وتتابع حكومات أقلية برلمانية بواقع

[1] Charles Joys: government and society in Norway, Britannica, 2026, https://www.britannica.com/place/Norway/Government-and-society , تاريخ الدخول 2026/2/20).(

[2] نفس المصدر.

16 وزارة وأستمر لغاية عام 2005 حيث قام فيه ائتلاف مكون من ثلاثة أحزاب(العمال–اليسار–الاشتراكي– الوسط) بتشكيل أول حكومة أغلبية في النرويج خلال عشرين عام[1]. ويمكن وصفها بأنها شكلت منعطفاً جديداً في الحياة السياسية النرويجية لأنها جاءت على خلفية حكومات أقليات منذ عام 1958. فالثقة التي يمنحها المجلس التشريعي للحكومة تتحقق عندما يمتنع عن اسقاطها بملتمس رقابة، وهو سند قد يبدو سلبياً لكنه يسمح بقيادة حكومة الأقلية، كذلك يمكن اكتساب الثقة بالاعتماد على سند المجلس التشريعي لحكومة الأغلبية وهو سند ايجابي عندما تتوفر الأغلبية التي لا تعارض الحكومة أو تطلب سحب الثقة منها، وقد تشكلت الوزارة من 19 وزير وهي أول حكومة أغلبية في برلمان النرويج منذ ائتلاف 1958 الذي قاده المحافظون وأول حكومة يشارك فيها حزب العمال منذ الحرب العالمية الثانية. وكانت المرة الأولى التي يدخل فيها الحزب الاشتراكي اليساري المناوئ لحزب الشمال الأطلسي والذي لديه أيضاً نقاط اختلاف مع شركائه وقد احتفظ الائتلاف الثلاثي بالأغلبية في الانتخابات التي جرت في ايلول 2009، إذ حصل على 86 مقعداً من أصل 169 مقعداً مما أتاح له قيادة البلاد أربع سنوات جديدة[2].

ولابد من الاشرة الى أن الانتماءات الايديولوجية للأحزاب النرويجية تؤثر بشكل مباشر على السياسة العامة في البلاد. فعلى سبيل المثال يعتمد حزب العمال النرويجي على دعم الطبقة العاملة ويميل الى تعزيز سياسات الرفاه الاجتماعي والضرائب المرتفعة لدعم الخدمات العامة. بالمقابل يركز حزب المحافظين على خفض الضرائب وتحفيز الاقتصاد الحر مما يجعله أكثر دعماً لمصالح رجال الأعمال والمزارعين الكبار. هذا التنوع الايديولوجي يجعل من تشكيل الحكومات تحدياً مستمراً حيث غالباً ما تحتاج الأحزاب الى تحالفات لضمان الاستقرار الحكومي[3].

[1] موريس دوفرجيه: النظم السياسي، ت: احمد حسين عباس، مؤسسة المهدي للطباعة والنشر، بيروت، ص86-90.

[2] فتح جعفر صادق الخزعلي: النظم الملكية الدستورية الاسكندنافية السويد والنرويج والدنمارك منذ العام1945

[3] طارق الربيعي: الأحزاب السياسية في الدول الاسكندنافية، جامعة بغداد، بغداد، 2011، ص212-217.

تتمتع الحكومة في النرويج كما هو الحال مع باقي الممالك الاسكندنافية وهولندا وبلجيكا بسلطة وقوة أكبر مما هو الحال في حكومات أوربا باستثناء بريطانيا وذلك على الرغم من قيامها على نظام التمثيل النسبي والأحزاب الجامدة. ويعلل (دوفرجيه) ذلك بالطابع الواقعي والعملي لبرامج الأحزاب في الدول الإسكندنافية إذ يستطيع الكثير منها لاتفاق فيما بينها على وضع خطة مشتركة للعمل والسهر على تطبيقها بروح واحدة[1].

لقد أصبح دور الأحزاب يقرر ما هو ديمقراطي وتشريعي واقتصادي حيث يحتاج الى جعل القرارات مبررة مما يجعل المعادلة عادلة ومتساوية حسب المصلحة العامة والنفع المشترك. ومما لا شك فيه أن الاستقرار يؤدي دوراً كبيراً في نجاح التجربة الديمقراطية وهذا يتمثل ليس في النرويج فقط وانما في الدول الاسكندنافية الأخرى كالسويد والدنمارك.

أن الأحزاب السياسية في النرويج تستمد قوتها من قاعدتها الجماهيرية ومن العلاقة النمطية بين الايديولوجية و القاعدة الاجتماعية، فاليسار الاشتراكي يستمد قوته من العمال الفقراء والريفيين اما اليمين المحافظ فيحصل على تأييد العناصر المزدهرة من أصحاب المصانع والمزارع الكبيرة ومن المنتمين الى مستويات المديرين والمهن الحرة وعناصر كنيسة في حين يكتفي الوسط النرويجي الديمقراطي بتأييد الطبقات المتوسطة كصغار اصحاب الاعمال والموظفين والجماعات المهنية المعارضة لتدخل الدين في السياسة.

وتعقد الانتخابات في النرويج كل سنتين في حين تجري الانتخابات العامة كل أربعة سنوات، ينتخب فيها المواطنون ممثلين لتمثيلهم في البرلمان النرويجي. كما تعقد انتخابات السلطة المحلية ومجالس المحافظات كل أربع سنوات ايضاً أما برامج الأحزاب السياسية فتستحوذ عليها مسائل اصلاح ادارة الحكم وتوفير الرفاهية للشعب النرويجي وعلاج مشكلات العمالة والأجور

[1] فرح ضياء: المركز الدستوري للاتحاد الأوربي، جامة بغداد، 2006، ص 221.

ومكافحة الأزمات الاقتصادية ومعالجة البطالة واحداث تنمية اقتصادية وعلاقات صداقة وتقارب بين الشعوب ونبذ الحرب والابتعاد عنها[1].

المطلب الثالث: السلطة القضائية: الضامن الدستوري للديمقراطية النرويجية

تتمتع المؤسسة القضائية في النرويج بالقوة التي تستمدها من تمتعها بالحصانة والضمانات في النظام السياسي النرويجي، وهذه القوة تكفل لها القيام بوظائفها في استقلال كامل عن المؤسستين التنفيذية والتشريعية وتعد حماية الدستور احدى أهم وظائف المحكمة العليا.

القضاء النرويجي مستقل عن المؤسستين التشريعية والتنفيذية وغير تابع لها وهو وحده مختص بولاية الفصل في المنازعات ذات الصفة القضائية ويشرف على حسن تطبيق قوانين المؤسسة التشريعية ويحسم المنازعات الناشئة عنها، ولا تتعدى بدورها الاختصاصات والسلطات الأخرى[2].

يعد استقلال القضاء أحد أهم مقومات الديمقراطية النرويجية، حيث تضمن المحكمة العليا عدم تجاوز السلطات التنفيذية والتشريعية لصلاحيتها مما يحافظ على التوازن الدستوري مقارنة مع أنظمة أخرى مثل الولايات المتحدة الامريكية حيث يمكن للمحكمة العليا إلغاء القوانين الفيدرالية، يتمتع القضاء النرويجي بسلطة مراجعة القوانين ولكنه أقل تدخلاً في العملية السياسية، مما يعكس ثقافة سياسية تقوم على التوافق واحترام الأطر الدستورية[3].

وبذلك يمكن القول بأن القضاء يرسي دعائم دولة القانون ويبني صرح العدالة ويحمي حقوق النرويجيين وحرياتهم.

من خلال تحليل البنية السياسية للنظام النرويجي، يتضح أن نجاح هذه التجربة الديمقراطية لم يكن مجرد نتيجة لاعتماد نظام برلماني دستوري، بل هو نتاج تفاعل معقد بين مؤسسات الحكم، والثقافة السياسية النرويجية، والالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة. أن قدرة النظام على التوازن

[1] عبدالهادي بو طالب: النظم السياسية العالمية المعاصرة، دار الكتب، الدار البيضاء، 1981، ص45-46.
[2] فرح ضياء: مصدر سبق ذكره، ص203.
[3] سعاد الشرقاوي: استقلال القضاء في الديمقراطيات الحديثة، المركز القومي للدراسات القانونية، القاهرة، 2003، ص 89-93.

بين سلطات البرلمان، الحكومة، والقضاء تعد أحد العوامل الأساسية في استقرار النرويج كواحدة من أكثر الديمقراطيات تطوراً في العالم.

أن الحقوق الفردية وفقاً للديمقراطية النرويجية تعد حقوقاً ثابتة ولصيقة بالمواطن بحيث لا يجوز التعرض لها أو النزول عنها فهي حقوق تابعة للمواطن بوصفه انساناً ولا تمارس السلطة سوى اختصاصات سلبية تتمثل في أن تحول دون التعرض لتلك الحقوق أو مصادرتها أو تقييدها فالمواطن في النرويج هو محور النظام السياسي.

أما أعلى سلطة قضائية في النرويج فهي المحكمة العليا ويقوم الملك بتعيين قضاتها ولها مهمات استشارية إذ أن الحكومة تطلب رأي المحكمة العليا في النواحي القانونية لأي اقتراح وتقدم آرائها الاستشارية الى الهيئة التشريعية عند الطلب[1].

المبحث الثالث: التجربة الحزبية في النرويج

المطلب الأول: جذور التجربة الحزبية النرويجية و مبادئها.

النرويج هي احد الدول الإسكندنافية التي كانت تحت الاحتلال الدانماركي لثلاثة قرون، كان الملك الدانماركي ووريثه يحكمون النرويج بالوراثة، وكان يعتبر النرويج الحديقة الاقتصادية الخلفية للدانمارك ، وبعد أن تخلى الدانماركيون عن النرويج، دخل النرويج في اتحاد اجباري مع السويد لقرن من الزمن، الا أن النرويجيين كانوا غير راضين عن هذا الاتحاد لذا شكلوا الاحزاب السياسية، وناضلت هذه الاحزاب والحركات الجماهيرية من أجل التحرر من هذا الاتحاد الاجباري، وبعد ان تم الاتفاق أعلنت النرويج دولة ذو سيادة ،ثم أجرت استفتاء شعبي عن نوعيه الحكم الذي يمكن تشكيله في النرويج ، ملكي ام جمهوري فكانت النتيجة لصالح تشـكيل حكومة ملكيه ، لذا استضافوا الامير الدانماركي كارل ونصبوه ملكا على النرويج تحت

[1] فرح ضياء: مصدر سبق ذكره، ص 220.

اسم ((الملك هوكون))، وكان ابنه اولاف الابن البكر ولياً للعهد، وقد اشتهر بشعبيته وعلاقاته الطيبة مع الشارع النرويجي عندما نصب للعرش[1] .

النظام الحزبي الذي نشاهده في النرويج يقوم على مبدأ توزيع السلطة، ولفهم مبدأ توزيع السلطة لابد من الرجوع الى ماهو أبعد من 1814، إذ يجب أن ننظر الى ما فكر فيه الفيلسوف مونتسكيو، الذي عاش في القرن الثامن عشر، حول السلطة في المجتمع، فقد كان له تأثير كبير على الثورة القادمة وفي وقت لاحق على السياسة النرويجية[2].

النرويج من البلدان التي تؤمن بالديمقراطية ، ولها نظام سياسي مستقر ، تستند تشكيل الحكومة فيها على الأغلبية البرلمانية ، ولكن الذي يحدث ، بل الذي حدث في النرويج من الثمانينات من القرن المنصرم انه لم يحصل اي حزب في الانتخابات على الأغلبية المطلقة ، فحزب العمل اكبر الاحزاب النرويجية حصل على اعلى نسبه لها في عام 1994 وهذه النسبة كانت 38 % من الاصوات الانتخابية اما في فيما بعد فلم يحصل على اكثر من 34% من الاصوات اما الاحزاب الاخرى فلم تتجاوز نسبهم ما بين 20 و24 % من النسب ، لذا تتحالف الاحزاب من اجل الحصول على الأغلبية النيابية لتشكيل الحكومة[3].

ومن القضايا المهمة التي يقوم عليها النظام الحزبي في النرويج، هي قضية التحالفات بين الأحزاب وكانت تجربتهم والتي تتلخص في نقاط[4]:

1- النجاح في انشاء علاقات شخصية بين قيادات الأحزاب لتبادل الآراء والمعلومات ومناقشتها للوصول للخيارات الأفضل قبل الانتخابات.

[1]شهاب رستم: تاريخ الأحزاب السياسية في النرويج، الحوار المتمدن، 2008.
[2]محمد ثامر: التجربة الحزبية في النرويج، النرويج بالعربي، 2018.
[3]شهاب رستم: تاريخ الأحزاب السياسية في النرويج، مصدر سبق ذكره.
[4]محمد جمال حشمت: ماهية الديمقراطية في النرويج، موقع الدكتور جمال حشمت،٢٠١٢.

2- لابد من التأكيد على أن كل الأحزاب المتحالفة مشاركة في أي نجاح أو انجاز يتم لاستنفار الجهد في مواجهة التحديات ويمكن أن نتفق أو نختلف لكن يجب أن تبقى في حدها الأدنى دون خسائر.

3- في الانتخابات وجب ابتعاد القيادات عن التجريح أو مهاجمة الأحزاب الأخرى لترك الفرصة متاحة للتحالف وهو تحدى جديد أثناء الانتخابات.

4- بعد الانتخابات وجب أن يكون للحزب الأقوى رؤية واضحة ليتم التحالف بناءً عليها مع الأحزاب الأصغر ويحظر التعامل مع الأحزاب كأنها أعداء مع ضرورة وجود علاقات شخصية بين قيادات الأحزاب المتوجهة للتحالف.

5- دور المعارضة الهام في كل الديمقراطيات فليس دورها هو صناعة الأزمات أو وضع العراقيل بل يجب أن يكون ترقب ومتابعة وتصحيح للمسار.

6- ومن الواجب على الغالبية أن تهتم بأخذ رأى الأقلية والاتصال الشخصي أحيانا بقياداتها من المسئولين وزراء وغيرهم لمناقشتهم واحترام رغبتهم في معرفة ما يدور مع إقامة علاقة انسانية تهتم بهم وتتواصل معهم مما يحسن من شكل الأداء ويبقى على التوازن المطلوب بين الحكومة والأحزاب والبرلمان.

المطلب الثاني: خارطة لأهم الأحزاب السياسية النرويجية.

أولاً: أحزاب اليسار النرويجية.

حزب اليسار الاشتراكي

يطلق على نفسه اسم الحزب الاشتراكي، ويطالب بتقوية الإدارة السياسية للمجتمع مع إعادة توزيع للمنافع الاجتماعية، وهو مهتم بقضايا البيئة .الحزب الاشتراكي اليساري هو حزب

ديمقراطي من تيار اليسار، يقوم بالأساس على المبادئ الاشتراكية التي تدعم نظام الرعاية الاجتماعية وفرض ضرائب أعلى على الأغنياء[1].

تأسس الحزب في كحركة جماهيرية يسارية في 1883 ، في اوسلو وفي 1884 أعلنوا عن تشكيل حزب سياسي من الحركة، بعد أن تلاحمت الاتجاهات اليسارية فيما بينها . شكل حزب اليسار أول حكومة لها عام في نفس العام، الا أن برنامج الحزب لم يكن واضحا، كانت تتداخل في برنامج الحزب اتجاهات وافكار مختلفة . وهذا أدى الى انشقاق الحركة اليسارية من الحزب، كما انشقت حركة التجدد من الحزب، كان هذا جزء من الانشقاقات داخل الحزب، فخرج منهم الراديكاليون ايضا[2].

كانت برنامج الحزب غير واضحة في السنوات التالية ، الا انه في عام 1908 تحول الحزب الى الاتجاه الحر. عندما اصبح (گوينار كنيدسون) زعيما للحزب ، و أبعد المتشددون.

استلم الحزب السلطة ثانية من 1913– 1920 ، بعد حصولهم المساندة من في البرلمان . اما في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، تغيرت الحكومة من حزب اليسار الى الاحزاب الاخرى ، ولم يكن هناك اية اغلبيه في هذا الوقت في البرلمان .(جون . ل . مونكويا) رئيس الحزب وجد نفسه والحزب وسط خلافات مركزي الحزب ، ولم تكن هذه الخلافات كالخلافات التي تعاني منها الاحزاب الماركسية او البرجوازية واليمين ولا كالذي في حزب الفلاحين او الراديكالية الثورية ، بل فوضى حزبيه. بعد الحرب العالمية الثانية لم يلعب الحزب اي دور بارز في الحياة السياسية النرويجية ، بل كانوا يتراجعون خطوات في كل انتخابات حتى وصل بهم الامر يتوسلون الاصوات في الشوارع. آخر حكومة لهم كانت عام 1935 من قبل (مونكويا).

- حزب العمال النرويجي

[1]معلومات عن حزب اليسار الاشتراكي: النرويج بالعربية،2019.
[2]شهاب رستم: تاريخ الأحزاب السياسية في النرويج، مصدر سبق ذكره.

على الرغم من كونه أكبر حزب في البرلمان النرويجي طوال الفترة ، إلا أن حزب العمل كان في المعارضة منذ عام 2013. بينما كان يتبنى منظورًا يساريًا تقليديًا. حزب العمال النرويجي هو حزب ديمقراطي اجتماعي ملتزم بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. حزب إصلاحي يؤمن بالشراكة والتعاون على المستويين الوطني والدولي. من خلال العمل معًا ، وليس كأفراد فقط ، يمكننا إنشاء مجتمع أفضل للجميع تأسست: 1887. زعيم الحزب : جوناس جار ستور .

- حزب الحمر

هو حزب سياسي في النرويج ينتمي إلى أقصى اليسار، وهو أكثر يساراً من الحزب الاشتراكي اليساري. تأسس الحزب في مارس 2007 من خلال اندماج حزب العمال الشيوعي والتحالف الانتخابي الأحمر. الزعيم الحالي للحزب هو بيورنار موكسنس.

يتبنى الحُمر الشيوعية كهدف نهائي في برنامجه السياسي الرسمي. وقد جاءت تسمية الحزب نتيجة دعوة الكثير من أعضاء الحزب البارزين لتعزيز القيم الشيوعية، سواء في الوقت الحالي أو في الماضي. تستند المبادئ الرئيسية للحزب إلى استبدال الرأسمالية بمجتمع اشتراكي، بما في ذلك قطاع عام قوي وتأميم الشركات الكبرى، في حين أن أيديولوجيته الأساسية تتبنى الأهداف الاشتراكية الثورية بأن يتولى "العمال" السلطة وتُنشأ هيئات تشريعية جديدة. غير أن الحزب أوضح أنه لا يؤيد "الثورة المسلحة" التي سبق أن تبنتها أسلافه.يؤيد الحزب حق العودة الفلسطيني ويقف مع كافة أشكال مقاطعة إسرائيل. ومن أشهر أعضائه الطبيب مادس جيلبرت المعروف بتضامنه مع الفلسطينيين ودعمه للجهود الإنسانية والطبية في غزة[1].

[1] Henrik Enander: constitutional framework, Britannica, 2026.

ثانياً: أحزاب الوسط النرويجية.

- الحزب الليبرالي النرويجي

تأسس هذا الحزب عام 1884 أثناء النزاع حول ادخال النظام البرلماني في النرويج. وعندما انتصر في نزاعه مع اليمين المحافظ أصبح زعيم الحزب(يوهان سفيردروب) أول رئيس وزراء نرويجي يتم تعيينه على أساس الحصول على دعم الأغلبية البرلمانية. وفي أوقات لاحقة دعا الحزب الى حق الاقتراع العمومي للرجال والذي تحقق عام1898، والى تفكك الاتحاد بين السويد والنرويج والذي حدث عام 1905، والى حق الاقتراع العمومي للمرأة والذي تحقق عام 1913.

لقد شكل هذا الحزب العديد من الحكومات الائتلافية في تاريخه ولكن بدأت حظوظه الانتخابية بالتراجع نسبياً، ففي انتخابات عام 2005 حصل على 5.9% من الأصوات وفي 2009 حصل على أقل من نسبة 4% المحددة لدخول البرلمان[1].

- حزب الوسط

حزب الوسط النرويجي هو حزب سياسي نرويجي تأسس في عام 1920 وكان يُعرف سابقًا باسم حزب المزارعين. يركز الحزب على حقوق المناطق الريفية ويدافع عن اللامركزية في الحكم ويعارض تركز السلطة في المدن الكبرى. تطور الحزب مع مرور الوقت من كونه حزبًا زراعيًا بحتًا إلى حزب شعبوي يمثل المناطق الريفية ويتبنى مواقف وسطية بين الاشتراكية والرأسمالية. يعتمد الحزب على الأيديولوجيا الشعبوية الريفية ويدافع عن مصالح المزارعين والقطاعات التقليدية والمجتمعات الصغيرة. في السياسات الاقتصادية، يدعو الحزب إلى دولة رفاه قوية ولكنه يعارض الضرائب المرتفعة التي تضر بالمزارعين والشركات الصغيرة. كما يؤيد دعم الصناعات المحلية والمنتجات النرويجية، خاصة في قطاعي الزراعة والصيد البحري[2].

[1] Jan-erik: political and society in western Europe, language arts,1999.
[2] Larsen: Norwegian political parties: A comparative overview, University of Oslo press,2018.

الحزب يعارض خصخصة الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم ويدعم استمرار الخدمات الحكومية في جميع المناطق. في السياسات الاجتماعية، يتخذ الحزب موقفًا متوازنًا، حيث ليس ليبراليًا بالكامل لكنه أكثر محافظة اجتماعية مقارنة بالأحزاب اليسارية. كما يدعم القيم العائلية التقليدية ولكنه يتجنب الخطاب الديني الصارم الذي يتبناه الحزب المسيحي الديمقراطي. حزب الوسط يتخذ موقفًا متوازنًا بشأن قضايا الهجرة، حيث يدعو إلى اندماج المهاجرين في المجتمع النرويجي دون تشديد سياسات الهجرة كما يفعل حزب التقدم اليميني. من ناحية أخرى، يرفض الحزب بشدة انضمام النرويج إلى الاتحاد الأوروبي، حيث يرى أن هذا الانضمام سيضر بالمزارعين والصيادين النرويجيين. كما يؤيد اللامركزية الإدارية ويطالب بإعطاء المزيد من السلطة للبلديات المحلية بدلاً من جعل أوسلو مركزًا للقرارات. الحزب يعارض أيضًا عمليات دمج البلديات التي تقررها الحكومة المركزية، ويطالب بإبقاء الإدارات المحلية مستقلة. من حيث التحالفات السياسية، يعتبر حزب الوسط حليفًا رئيسيًا لحزب العمال ضمن التيار اليساري، حيث شكلا حكومات ائتلافية في عدة مناسبات. رغم ميله إلى اليسار، فإنه لا يتفق دائمًا مع الأحزاب اليسارية الأخرى مثل حزب اليسار الاشتراكي وحزب الحمر، خاصة في القضايا الاقتصادية والزراعية. في بعض الحالات، دخل الحزب في تحالفات مع حزب المحافظين، لكنه نادرًا ما يتحالف مع حزب التقدم اليميني الشعبوي. يحظى حزب الوسط بشعبية كبيرة في المناطق الريفية والصغيرة، ولكنه أقل تأثيرًا في المدن الكبرى مثل أوسلو وبيرغن. يحقق عادة نتائج جيدة في الانتخابات البرلمانية والمحلية، خاصة في الأقاليم الزراعية والنائية. زادت شعبيته في السنوات الأخيرة بسبب رفضه لسياسات الحكومة المركزية المتعلقة بدمج البلديات والإدارات المحلية. في انتخابات 2021، حصل الحزب على 13.5% من الأصوات و28 مقعدًا في البرلمان، مما جعله ثالث أكبر حزب في النرويج. يشارك الحزب حاليًا في الحكومة مع حزب العمال، لكن شعبيته تراجعت مؤخرًا بسبب التحديات الاقتصادية والتضخم. حزب الوسط في النرويج يمثل صوت المناطق الريفية ويدافع عن اللامركزية ودعم الزراعة والصيد ورفض الاتحاد الأوروبي.

رغم أنه جزء من التحالف اليساري، فإن سياساته تتسم ببعض المحافظة الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعله حزبًا متفردًا في المشهد السياسي النرويجي[1].

- الحزب المسيحي الديمقراطي

حزب المسيحيين الديمقراطيين النرويجي هو حزب سياسي نرويجي تأسس في عام 1933. يعتبر هذا الحزب من الأحزاب التي تستند إلى القيم المسيحية ويهدف إلى تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والحفاظ على القيم الأسرية في النرويج[2]. الحزب المسيحي الديمقراطي يعبر عن رأي سياسي وسطي، حيث يميل إلى دعم السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تتماشى مع تعاليم المسيحية، مثل تعزيز دور الأسرة، والحفاظ على الأخلاقيات التقليدية، والحفاظ على القيم الدينية في الحياة العامة[3].

على الصعيد الاقتصادي، يدعم الحزب وجود دولة رفاهية قوية، لكنه يركز على الحاجة إلى توازن بين الحقوق الاجتماعية والحرية الفردية. كما يدعو الحزب إلى دعم الفئات الضعيفة في المجتمع مثل الأطفال، وكبار السن، والمهاجرين، وذوي الاحتياجات الخاصة[4]. بالنسبة للقضايا البيئية، يتبنى الحزب مواقف معتدلة، داعيًا إلى حماية البيئة بشكل يتوافق مع المبادئ المسيحية حول المسؤولية والعدالة تجاه الأجيال القادمة[5].

في قضايا الهجرة والاندماج، يعتبر الحزب أن السياسة يجب أن توازن بين الحاجة إلى تقديم الحماية للمهاجرين وبين ضرورة الاندماج في المجتمع النرويجي، مع الحفاظ على الهوية

[1] Svendsen, Lars: The Rise of senterpartiet: Anew force in politics, The Nordic Times, September 15,2021.
[2] Linde, Kjetil: Christian Democracy in Nerway: The role of Krf in Norwegian politics, Scandinavian political studies, 2020.
[3] Kristelig Folkparti: About Us, official website of KrF, 2021, https://www.krf.no.
[4] Sivertsen, Magnus: The influence of Christian values on Norwegian political parties, Norwegian jornal of political science, 2019.
[5] Linde, Kjetil: Christian Democracy in Nerway: The role of Krf in Norwegian politics, Scandinavian political studies, 2020.

الثقافية المسيحية. الحزب يعارض قوانين الإجهاض بشكل عام ويطالب بتطبيق قوانين أكثر تقييدًا على الإجهاض[1].

أما في مجال التحالفات السياسية، فيتعاون الحزب المسيحي الديمقراطي بشكل رئيسي مع الأحزاب ذات التوجهات الوسطية أو اليمينية، وخاصة مع حزب المحافظين وحزب التقدم. كما دخل الحزب في عدة ائتلافات حكومية، وكان له دور مهم في الحكومة النرويجية منذ عقود[2].

في الانتخابات البرلمانية 2021، حصل الحزب على 3.8% من الأصوات، وهو ما يعكس تراجعًا في شعبيته مقارنة بالانتخابات السابقة. ومع ذلك، لا يزال الحزب يحتفظ بمقاعد مهمة في البرلمان النرويجي، وله تأثير كبير في القضايا الاجتماعية والدينية[3].

ثالثاً: أحزاب اليمين النرويجية.

- المحافظون

حزب المحافظين النرويجي هو حزب يميني فاز بنسبة 25٪ من الأصوات في الانتخابات العامة لعام 2017 ، وهو ما يكفي لمواصلة الحكومة الائتلافية.

يتبع حزب المحافظين سياسة محافظة وتقدمية تستند إلى القيم الثقافية المسيحية والحكم الدستوري والديمقراطية ، لتعزيز الحرية الشخصية والمسؤولية الاجتماعية ، والمشاركة في القرار وحقوق الملكية ، والالتزام الملزم بالتعاون الوطني والدولي. تأسس عام 1884 بزعامة: ترويند هيللاند.

- حزب التقدم

[1] Sivertsen, Magnus: The influence of Christian values on Norwegian political parties, Norwegian jornal of political science, 2019.
[2] Linde, Kjetil: Christian Democracy in Nerway: The role of Krf in Norwegian politics, Scandinavian political studies, 2020.
[3] Kristelig Folkparti: About Us, official website of KrF, 2021, https://www.krf.no.

هو الحزب السائد في أقصى اليمين في النرويج الذي اكتسب زخمًا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.في عام 2013، دخل الحزب الشعبوي الحكومة لأول مرة في ظل تحالف إرني سولبرج الأول.

حزب التقدم هو حزب ليبرالي يؤمن بالحرية الفردية ، وتخفيض الضرائب ، والازدهار، والحكومة المحدودة التي تمكّن الناس.تأسس هذا الحزب عام1973 بزعامة سيف جنسن[1].

ربعاً: أحزاب أخرى ذات تأثير محدود:

حزب الخضر

حزب الخضر النرويجي هو حزب سياسي نرويجي تأسس في عام 1988، ويركز بشكل رئيسي على القضايا البيئية والتنمية المستدامة. الحزب يدعو إلى تبني سياسات بيئية قوية تعزز من الاستدامة، وتحارب التغير المناخي، وتحمي التنوع البيولوجي. يسعى حزب الخضر إلى تغيير النظام الاقتصادي نحو نموذج أكثر احترامًا للبيئة ويشجع على الابتكار في الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر[2].

على الصعيد الاجتماعي، يعارض الحزب الخضر السياسات التي تؤدي إلى زيادة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، ويركز على تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال سياسات شاملة تأخذ في الاعتبار حقوق الإنسان والمساواة. كما يدعو الحزب إلى تحسين فرص التعليم والرعاية الصحية للجميع، ويسعى لتحقيق مجتمع عادل ومتكافئ[3].

في قضايا الاقتصاد، يدعم حزب الخضر التحول إلى اقتصاد أخضر يعتمد على الطاقة المتجددة، ويشجع على التقليل من استهلاك الموارد الطبيعية. كما يؤيد استخدام الضرائب البيئية كأداة لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. الحزب أيضًا يرفض السياسات

[1] الاحزاب السياسية في النرويج، مصدر سبق ذكره.
[2] Hagemann, Torstein: Green politics in Norway: The rise of the MDG, Scandinavian political Review, 2020.
[3] Gundersen, Kari: The environmental Agenda in Norwegian political science, 2019.

التقليدية التي تروج للاعتماد على الوقود الأحفوري ويطالب بتطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية والرياح.

فيما يخص قضايا الهجرة والاندماج، يتبنى الحزب سياسة ترحيبية تجاه المهاجرين، حيث يدعو إلى تسهيل اندماجهم في المجتمع النرويجي. كما يروج لمبدأ التضامن الدولي ويدعو النرويج إلى تقديم المساعدات الإنسانية للدول التي تعاني من الأزمات، بالإضافة إلى تشجيع سياسات الهجرة التي تحترم حقوق الإنسان.

من الناحية السياسية، يتعاون حزب الخضر مع الأحزاب اليسارية بشكل عام، وشارك في الحكومة النرويجية كجزء من تحالف مع حزب العمال في عدة فترات. لكن الحزب يبقى مستعدًا للتعاون مع الأحزاب الأخرى التي تشارك في نفس الرؤية بشأن الحفاظ على البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية[1].

في انتخابات 2021، حصل حزب الخضر على 3.9% من الأصوات، مما يعكس تزايد اهتمام الناخبين بالقضايا البيئية في السنوات الأخيرة، رغم أنه لا يزال أقل تأثيرًا في السياسة النرويجية مقارنة بالأحزاب الأكبر.

أحزاب إقليمية مثل حزب الديمقراطيين في الشمال

الأحزاب الإقليمية هي أحزاب سياسية تمثل مصالح المناطق الجغرافية أو الثقافية داخل دولة معينة. في النرويج، تعتبر الأحزاب الإقليمية مهمة لأنها تعبر عن احتياجات ومطالب المناطق التي قد تكون مهملة من قبل الأحزاب الوطنية الكبرى. هذه الأحزاب غالبًا ما تركز على القضايا المتعلقة بالتنمية المحلية، واللامركزية في الحكم، وحماية مصالح المناطق النائية.

[1] Milopartiet de Gronne: About MDG, official website of MDG,2021. http;//www.mdg.no.

حزب الديمقراطيين في الشمال النرويجي هو مثال على حزب إقليمي في النرويج. تأسس الحزب في النرويج في عام 2004 ويهدف إلى تمثيل مصالح منطقة الشمال النرويجي. يعتبر الحزب أن هناك تهميشًا طويل الأمد لاحتياجات هذه المنطقة في السياسات الوطنية، ويدعو إلى تعزيز تمثيل الشمال في البرلمان، وكذلك تحسين البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة[1].

يركز الحزب على قضايا هامة مثل الحفاظ على البيئة القطبية، ودعم الصناعات المحلية مثل صيد الأسماك والزراعة، وتطوير البنية التحتية لتقليل الفجوة بين الشمال والجنوب. كما يعارض الحزب تركز السلطة في العاصمة أوسلو ويريد تعزيز السلطة المحلية. يسعى حزب الديمقراطيين في الشمال إلى الحفاظ على الثقافة التقليدية للمنطقة ويشجع على التعليم الموجه نحو احتياجات المجتمع المحلي.

من الناحية الاقتصادية، يروج الحزب لسياسات تهدف إلى دعم القطاع الخاص في الشمال وزيادة الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة. كما يدعم الحزب تقوية الروابط مع دول الشمال الأوروبي الأخرى، ويعتبر ذلك جزءً من تعزيز الهوية الثقافية والاقتصادية للمنطقة.

أما في المجال الاجتماعي، يركز الحزب على تحسين الخدمات الصحية والتعليمية في المناطق الريفية والشمالية، حيث يعتقد أن هذه المناطق بحاجة إلى مزيد من الدعم للحد من الهجرة إلى المدن الكبرى. يدعو الحزب أيضًا إلى تحسين النقل والمواصلات في المناطق النائية لضمان وصول أكبر للموارد والخدمات الأساسية.

فيما يتعلق بالتحالفات السياسية، يتمتع الحزب بتعاون محدود مع الأحزاب الوطنية الكبرى، لكنه غالبًا ما يعمل بشكل مستقل نظرًا لتركيزه الخاص على القضايا الإقليمية. ومع ذلك، يبدي الحزب استعدادًا للتحالف مع الأحزاب التي تدعم القضايا الإقليمية، مثل حزب الوسط وحزب المحافظين.

[1] Hasen, Lars: The Regional politics of Norway's North: The role of ND, Nordic journal of regional Development,2019.

في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، حصل حزب الديمقراطيين في الشمال على نسبة قليلة من الأصوات، لكنه حقق نتائج جيدة في المناطق الشمالية، مما يبرز الحاجة المتزايدة لتوجهات سياسية تركز على القضايا الإقليمية[1].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على التحالفات الحزبية في النرويج

تشهد التحالفات الحزبية في النرويج تغيرات مستمرة نتيجة لعوامل سياسية، اقتصادية، واجتماعية تؤثر على توازن القوى داخل البرلمان والحكومة. يتمتع النظام السياسي النرويجي بطابع برلماني يعتمد على التوافق بين الأحزاب، حيث نادرًا ما يحصل حزب واحد على أغلبية مطلقة، مما يفرض تشكيل تحالفات لضمان الحكم الفعّال. يمكن تصنيف العوامل المؤثرة على التحالفات إلى أربعة محاور رئيسية: الاقتصاد، القضايا البيئية، قضايا الهجرة والاندماج، والديناميات البرلمانية. ووفقًا لما ذكره أندرس بيرغ في كتابه "التحالفات السياسية في النرويج: منظور تاريخي" الصادر عن مجلة المراجعة السياسية الاسكندنافية عام 2020، فإن التحالفات السياسية في النرويج شهدت تغيرات ملحوظة خلال العقود الأخيرة نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعتمد الأحزاب بشكل كبير على بناء ائتلافات لضمان تمرير سياساتها في البرلمان[2].

- **العامل الاقتصادي وتأثيره على التحالفات**

يعد الاقتصاد من العوامل الأكثر تأثيرًا في تشكيل التحالفات الحزبية في النرويج. في أوقات النمو الاقتصادي، تحظى الأحزاب اليمينية، مثل حزب المحافظين وحزب التقدم، بشعبية أكبر لأنها تركز على تخفيض الضرائب، تشجيع الاستثمار، وتقليل تدخل الدولة في السوق. في المقابل، خلال الأزمات الاقتصادية أو فترات الركود، تزداد شعبية الأحزاب اليسارية، مثل حزب

[1] Olsson, Erik: Northern Norway and the future of regional politics, journal of Scandinavian political studies, 2020.

[2] (Berg, Political Alliances in Norway: A Historical Perspective, Scandinavian Political Review, 2020, 34.

العمال وحزب اليسار الاشتراكي، التي تدعو إلى زيادة الإنفاق الحكومي على الرعاية الاجتماعية، وتحقيق العدالة الاقتصادية من خلال سياسات إعادة توزيع الثروة. وكما أشار إريك يوهانسن في مقاله "التحالفات الحزبية النرويجية وتحولات السياسة العامة" المنشور في مجلة السياسة النوردية عام 2019، فإن فترات الركود الاقتصادي في النرويج غالبًا ما تعزز نفوذ الأحزاب اليسارية، حيث يطالب الناخبون بزيادة التدخل الحكومي لحماية الفئات الأكثر ضعفًا اقتصاديًا[1].

- **القضايا البيئية ودورها في إعادة تشكيل التحالفات**

أصبحت البيئة قضية سياسية محورية في النرويج، مما أثر بشكل كبير على التحالفات الحزبية. في العقود الأخيرة، تزايد التأييد لحزب الخضر والأحزاب التي تدعم السياسات البيئية، مما أجبر الأحزاب الكبرى على تبني مواقف أكثر صرامة بشأن التغير المناخي لحشد الدعم الانتخابي. يوضح كارل سفينسون في كتابه ديناميكيات السياسة الائتلافية في النرويج الصادر عن مجلة العلوم السياسية النوردية عام 2021، أن تصاعد الاهتمام بالقضايا البيئية جعل الأحزاب التقليدية مثل حزب العمال وحزب المحافظين تضطر إلى إعادة النظر في مواقفها بشأن الطاقة والسياسات البيئية، مما أدى إلى نشوء تحالفات جديدة غير تقليدية بين الأحزاب اليسارية والأحزاب البيئية[2] .

- **قضايا الهجرة والاندماج وتأثيرها على التحالفات**

تعد قضايا الهجرة والاندماج من أكثر القضايا التي تؤثر على التحالفات الحزبية في النرويج، خاصة في السنوات الأخيرة مع تصاعد الجدل حول سياسات اللجوء والمهاجرين. تتبنى الأحزاب اليمينية، وخاصة حزب التقدم، مواقف متشددة تجاه الهجرة، حيث تدعو إلى تقليل أعداد اللاجئين وتشديد سياسات الاندماج. في المقابل، تتبنى الأحزاب اليسارية مواقف أكثر انفتاحًا

[1] (Johansen, Norwegian Party Coalitions and Policy Shifts, Journal of Nordic Politics, 2019, 112.

[2] Svensson, The Dynamics of Coalition Politics in Norway, Nordic Journal of Political Science, 2021, p:67.

تجاه المهاجرين، حيث تدعو إلى تحسين سياسات الاندماج وتعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين. وفقًا لما ذكره سفينسون في دراسته حول الديناميكيات السياسية للتحالفات النرويجية، فإن الخلافات حول الهجرة غالبًا ما تكون عاملاً رئيسيًا في انهيار التحالفات، حيث تتعارض مواقف الأحزاب اليمينية واليسارية بشكل جذري، مما يجعل التوصل إلى اتفاقات طويلة الأمد أمرًا صعبًا[1].

- **الديناميات البرلمانية ودورها في تشكيل التحالفات**

نظرًا لأن أي حزب في النرويج لا يحصل عادة على أغلبية برلمانية مطلقة، فإن تشكيل الحكومات يعتمد على التحالفات والتفاوض بين الأحزاب. الديناميات البرلمانية تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد شكل التحالفات، حيث تحتاج الأحزاب إلى التوصل إلى اتفاقات تحقق توازنًا بين مصالحها وبرامجها السياسية. وكما أوضح بيرغ في دراسته، فإن هناك نوعين رئيسيين من التحالفات في البرلمان النرويجي:

•تحالفات الأغلبية: تتكون عندما يتمكن تحالف من الأحزاب من الحصول على 85 مقعدًا أو أكثر في البرلمان ، مما يمنح الحكومة استقرارًا سياسيًا أكبر. غالبًا ما تكون هذه التحالفات نتيجة لمفاوضات طويلة، حيث تسعى الأحزاب الكبرى إلى استقطاب الأحزاب الصغيرة لضمان الأغلبية[2] .

•تحالفات الأقلية: تحدث عندما تحكم الحكومة بعدد أقل من 85 مقعدًا، مما يجعلها تعتمد على دعم أحزاب خارج التحالف الرسمي لتمرير القوانين. هذا النوع من الحكومات يكون أكثر هشاشة وقد يضطر إلى تقديم تنازلات مستمرة لضمان البقاء في السلطة. في مقاله "تحولات التحالفات

[1] Svensson, The Dynamics of Coalition Politics in Norway, Nordic Journal of Political Science, 2021,P: 88.

[2] Berg, Political Alliances in Norway: A Historical Perspective, Scandinavian Political Review, 2020, P: 61.

السياسية في النرويج" المنشور في مجلة السياسة النوردية عام 2019، أشار يوهانسن إلى أن الحكومات الأقلية في النرويج غالبًا ما تكون قصيرة الأمد بسبب عدم قدرتها على تحقيق توافق سياسي مستدام مع الأحزاب الأخرى[1].

يتأثر المشهد السياسي في النرويج بمجموعة معقدة من العوامل التي تؤثر على تشكيل التحالفات الحزبية واستقرارها. فالاقتصاد، والقضايا البيئية، والهجرة، والديناميات البرلمانية تلعب جميعها أدوارًا محورية في تحديد طبيعة التحالفات بين الأحزاب. مع تزايد التحديات العالمية والمحلية، من المتوقع أن تستمر التحالفات في التغير استجابةً للضغوط السياسية والمجتمعية، مما يجعل السياسة النرويجية ديناميكية ومتغيرة باستمرار.

الخاتمة

من خلال الاطلاع على الواقع النرويجي على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية نستنتج نجاح تجربة التعددية الحزبية في النرويج، فالأحزاب السياسية النرويجية لم تخلق صراعات فيما بينها ولم تعمل من أجل مصالح خاصة ضيقة بل ركزت في تجربتها السياسية على انشاء علاقات شخصية بين قيادات الأحزاب لتبادل الآراء والمعلومات ومناقشتها للوصول للخيارات الأفضل لتحسين الأوضاع وظروف المواطن النرويجي، حيث أن كل الأحزاب المتحالفة مشاركة في أي نجاح أو انجاز يتم مواجهة التحديات. وحتى في أوقات الانتخابات فهي تعمل على ابتعاد قياداتها عن التجريح أو مهاجمة الأحزاب الأخرى لترك الفرصة متاحة للتحالف والعمل المشترك.

أن النجاح الاقتصادي الذي تفخر به النرويج اليوم يعد واحد من أهم مقومات نجاحها السياسي، والذي اعتمدت في جزء كبير منه على قاعدتها الاقتصادية والاجتماعية، فقد تمكن النرويجيون من بناء نظام سياسي ديمقراطي قائم على المنافسة الحزبية يعد الأكثر استقرارا في العالم وحتى

[1] Johansen, Norwegian Party Coalitions and Policy Shifts, Journal of Nordic Politics, 2019, P: 159.

بالقياس إلى ديمقراطيات أوروبية أخرى، لذا فقد اكتسب المصداقية والثقة في نظرة الآخرين لهم وفي تعاملاتهم معهم .وقد ساعدت حالة الاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي شعب النرويج على توسيع اهتماماته في مجالات البحث العلمي والحفاظ على سلامة البيئة وحماية الحياة فيها زيادة على ما توليه الاحزاب في برامجها وعند وصولها الى السلطة من اهتمام بمسائل الصحة والتعليم والثقافة مما يضعه على الطريق الصحيح ليخطو خطوات متسارعة نحو مزيد من الإبداع والإنجازات الحضارية.

قائمة المصادر والمراجع

- بنيامين كونستات: مبادئ السياسة، ترجمة أحمد العوناني، بيروت، دار الفارابي، 2005.
- جون جيكال و أندري أوريو: الأحزاب السياسية نشأتها وتطورها، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
- ثامر كامل الخزرجي: النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن، ط1.
- فرانسوا بوريلا: الأنظمة الحزبية في العالم، باريس، دار لاروس، 1970.
- كارل ماركس و فريدريك إنجلز: بيان الحزب الشيوعي، بيروت، دار التقدم، 1970.
- سليمان الطماوي: النظم السياسية والقانون الدستوري، القاهرة، دار الفكر العربي، 1986.
- رمزي الشاعر: الايديولوجيا وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة، القاهرة، 1979.
- سعاد الشرقاوي: النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، ط2، 1982.
- ايهاب زكي سلام: الأحزاب السياسية في الوطن العربي، عمان، دار الشروق، 2010.
- طارق الربيعي: علم السياسة: النظم السياسية والحزبية، بغداد، جامعة بغداد،2005.
- طارق الربيعي: الأحزاب السياسية، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، 1986.
- طه حميد العنبكي: النظم السياسية والدستورية المعاصرة، حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ط1، 2013 .
- فتح جعفر صادق الخزعلي: النظم الملكية الدستورية الاسكندنافية السويد والنرويج والدنمارك منذ العام1945،جامعة بغداد، 2007.
- سليمان الطماوي: لنظم السياسية والقانون الدستوري، القاهرة، دار الفكر، 1986، ص210-215.

- ايهاب زكي سلم: تطور النظم البرلمانية في أوربا، عمان، دار الشروق.
- سعد عصفور: مقدمة في القانون الدستوري، دار المعارف، الاسكندرية، 1954.
- موريس دوفرجيه: النظم السياسي، ت: احمد حسين عباس، مؤسسة المهدي للطباعة والنشر، بيروت.
- فتح جعفر صادق الخزعلي: النظم الملكية الدستورية الاسكندنافية السويد والنرويج والدنمارك منذ العام1945.
- طارق الربيعي: الأحزاب السياسية في الدول الاسكندنافية، جامعة بغداد، بغداد، 2011.
- فرح ضياء: المركز الدستوري للاتحاد الأوربي، جامة بغداد، 2006.
- عبدالهادي بو طالب: النظم السياسية العالمية المعاصرة، دار الكتب، الدار البيضاء، 1981.
- سعاد الشرقاوي: استقلال القضاء في الديمقراطيات الحديثة، المركز القومي للدراسات القانونية، القاهرة، 2003.
- شهاب رستم: تاريخ الأحزاب السياسية في النرويج، الحوار المتمدن، 2008.
- محمد ثامر: التجربة الحزبية في النرويج، النرويج بالعربي، 2018.
- محمد جمال حشمت: ماهية الديمقراطية في النرويج، موقع الدكتور جمال حشمت،٢٠١٢.
- معلومات عن حزب اليسار الاشتراكي: النرويج بالعربية،2019.
- حزب الحمر النرويجي، بوكس، org.

المصادر الاجنبية

- Jan-erik: political and society in western Europe, language arts,1999.
- Larsen: Norwegian political parties: A comparative overview, University of Oslo press,2018.
- Svendsen, Lars: The Rise of senterpartiet: Anew force in politics, The Nordic Times, September 15,2021.
- Linde, Kjetil: Christian Democracy in Nerway: The role of Krf in Norwegian politics, Scandinavian political studies, 2020.
- Sivertsen, Magnus: The influence of Christian values on Norwegian political parties, Norwegian jornal of political science, 2019.
- Linde, Kjetil: Christian Democracy in Nerway: The role of Krf in Norwegian politics, Scandinavian political studies, 2020.

- Sivertsen, Magnus: The influence of Christian values on Norwegian political parties, Norwegian jornal of political science, 2019.
- Linde, Kjetil: Christian Democracy in Nerway: The role of Krf in Norwegian politics, Scandinavian political studies, 2020.
- Hagemann, Torstein: Green politics in Norway: The rise of the MDG, Scandinavian political Review, 2020.
- Gundersen, Kari: The environmental Agenda in Norwegian political science, 2019.
- Milopartiet de Gronne: About MDG, official website of MDG,2021. http;//www.mdg.no
- Kristelig Folkparti: About Us, official website of KrF, 2021, https://www.krf.no.
- Kristelig Folkparti: About Us, official website of KrF, 2021, https://www.krf.no.
- Hasen, Lars: The Regional politics of Norway's North: The role of ND, Nordic journal of regional Development,2019.
- Olsson, Erik: Northern Norway and the future of regional politics, journal of Scandinavian political studies, 2020.
- (Berg, Political Alliances in Norway: A Historical Perspective, Scandinavian Political Review, 2020, 34.
- (Johansen, Norwegian Party Coalitions and Policy Shifts, Journal of Nordic Politics, 2019, 112.
- Svensson, The Dynamics of Coalition Politics in Norway, Nordic Journal of Political Science, 2021, p:67.
- Svensson, The Dynamics of Coalition Politics in Norway, Nordic Journal of Political Science, 2021,P: 88.
- Berg, Political Alliances in Norway: A Historical Perspective, Scandinavian Political Review, 2020, P: 61.
- Johansen, Norwegian Party Coalitions and Policy Shifts, Journal of Nordic Politics, 2019, P: 159.